

ترجمة

تهدي الممثلة الدائمة للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي أطيب تحياتها إلى صندوق التضامن الإسلامي، وإشارةً إلى مذكرة الصندوق رقم (OIC/ISF/EX-3/2026/002) بتاريخ 1 يناير 2026م، يشرفها أن تفيد بما يلي:

وفقاً لقانون الإفلاس التركي، ورأي محكمة النقض في جمهورية تركيا، فقد تم تحويل المطالبات المالية الأجنبية المستحقة على بنك آسيا إلى الليرة التركية، وقيدت ضمن أصول الإفلاس، كما تم احتساب الفوائد القانونية حتى تاريخ سداد أصل المبلغ.

وفي هذا الإطار، فقد تبين أن مستحقات صندوق التضامن الإسلامي من الصكوك والبالغة 15,000,000.00 دولار أمريكي تعادل مبلغ 45,859,500.00 ليرة تركية، وفقاً لسعر الصرف بتاريخ 22 يوليو 2016م. وبإضافة الفوائد القانونية المحتسبة حتى تاريخه، يصبح إجمالي المبلغ المستحق حوالي 90,000,000.00 ليرة تركية. ومن المتوقع أن يبدأ بنك آسيا بالوفاء بالتزاماته الناشئة عن صفقة الصكوك المذكورة اعتباراً من شهر مارس 2026م.

وتغتنم الممثلة الدائمة للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي هذه السانحة لتعرب مجدداً لصندوق التضامن الإسلامي عن أسى آيات التقدير.

صندوق التضامن الإسلامي

جدة

تقرير مفصل بخصوص الاستثمار في صكوك بنك آسيا كاتيليم

- تم إصدار صكوك بنك آسيا كاتيليم (الشريحة الثانية) بتاريخ 28 مارس 2013، مع موعد استحقاق في 28 مارس 2023. وشارك البنك الإسلامي للتنمية (نيابة عن صندوق التضامن الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي) باستثمار 10 مليون دولار أمريكي.
- تم إلغاء ترخيص بنك آسيا كاتيليم من قبل جمهورية تركيا لأسباب غير تجارية وعند اعلان خبر إلغاء ترخيص بنك آسيا كاتيليم، سعت إدارة البنك الإسلامي للتنمية بكل الجهود الممكنة لاسترداد كامل المبالغ المستثمرة في الصكوك، تضمنت هذه الجهود التواصل مع الوزراء المعنيين في جمهورية تركيا واقتراح خيارات للوصول الى حل نهائي واسترداد المبالغ المستثمرة في صكوك بنك آسيا كاتيليم.
- خلال تلك الجهود من قبل ادارة البنك الإسلامي للتنمية تم إعلان إفلاس بنك آسيا كاتيليم في نوفمبر 2017 من قبل حكومة جمهورية تركيا.
- في يناير 2018، قام البنك الإسلامي للتنمية بتعيين شركة المحاماة Paksoy Ortak Avukat ("Paksoy") وهي احد اكبر الشركات المتخصصة في جمهوريه تركيا لتمثيلها في القضية المتعلقة بصكوك بنك آسيا كاتيليم. ومن ثم تم تقديم طلب تسجيل مطالبات البنك الإسلامي للتنمية إلى لجنة الإفلاس في 17 مايو 2018. ومع ذلك، رفضت اللجنة طلب البنك الإسلامي للتنمية موضحة أن الديون المطالب بها تعتبر مجرد دين ثانوي.
- في 3 ديسمبر 2020، قدم الفريق القانوني للبنك الإسلامي للتنمية طعنًا أمام المحكمة الإدارية الثالثة في إسطنبول، تركيا. وفيما بعد، أصدرت محكمة النزاعات القضائية التركية حكمًا خاصًا بقضية بنك آسيا كاتيليم، وقررت فيه أن مطالبات الديون المتعلقة بإفلاس بنك آسيا كاتيليم يجب أن تنظر فيها المحاكم المدنية.

- قدمت شركة المحاماة "Paksoy" القضية في 8 فبراير 2021 أمام المحكمة التجارية الأولى في إسطنبول، تركيا. وعليه تم عقد الجلسة التمهيدية أمام المحكمة التجارية الأولى في يوم 30 سبتمبر 2021.
- في مايو 2023، تم إبلاغ البنك الإسلامي للتنمية أن القضية لا تزال بانتظار تحديد موعد جلسة الاستماع، وتم إبلاغنا أيضا بأن المراجعة الاستثنائية عادةً ما تستغرق حوالي 18 شهر لإتمام الفحص. وبالتالي، نحن لا نزال في انتظار تحديد موعد جلسة الاستماع، ونظرًا لأن القضية لا تزال في مراحلها المبكرة، لا يمكننا تقديم توقع دقيق بشأن القرار المحتمل للمحكمة.
- يرجى ملاحظة أنه بعد اعلان إفلاس بنك آسيا كاتيليم تم تحويل جميع التزاماته إلى صندوق تأمين ودائع الادخار (SDIF)، ووفقًا لقانون الإفلاس التركي، يتعين على الصندوق سداد المطالبات (أيا كانت عملتها الأساسية) بالليرة التركية، وذلك باستخدام سعر الصرف بتاريخ وقت إلغاء الترخيص.
- كما يقوم محامون البنك متابعة الوضع بانتظام مع كتبة المحكمة، الذين أبلغونا أن نتيجة طلب الاستئناف من المتوقع أن تستغرق عامًا آخر على الأقل بسبب عبء العمل في المحكمة الاستثنائية الإقليمية.
- في آخر التطورات، أفادنا المستشار القانوني الخارجي مكتب محاماة (Paksoy) بأن مطالبات حملة صكوك آخرين لا تزال قيد النظر أمام المحكمة الإقليمية للاستئناف، وذلك بصورة مماثلة لمطالبة البنك الإسلامي للتنمية. وتقوم الإدارة القانونية بمتابعة حالة الدعوى بانتظام مع كتبة المحكمة، الذين أوضحوا أن البت في طلب الاستئناف قد يستغرق ما بين سنة إلى سنتين على الأقل نظرًا لعبء العمل لدى المحكمة الإقليمية. ومن المتوقع صدور القرار خلال عام 2026، علمًا بأنه لا تُعقد جلسات استماع على مستوى المحكمة الإقليمية للاستئناف.

- في اطار جهود الإدارة العليا للبنك الإسلامي للتنمية, عقد معالي رئيس البنك الإسلامي للتنمية اجتماعاً مع معالي وزير المالية في جمهورية تركيا على هامش اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي انعقدت في واشنطن خلال شهر أكتوبر 2025، حيث أكد معاليه أهمية التوصل إلى تسوية ودية لقضية بنك آسيا، استناداً إلى متانة العلاقات التي تربط جمهورية تركيا بالبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التعاون الإسلامي، وبما يساهم في دعم الاقتصاد التركي وتعزيز مشاركة البنك في مختلف مجالات المشاريع التنموية في دولة تركيا الشقيقة.
- وفي ضوء هذه المستجدات، ترى إدارة البنك الإسلامي للتنمية ضرورة انتظار نتائج الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية في جمهورية تركيا قبل إرسال الخطاب المقترح إلى فخامة رئيس الجمهورية التركية، وذلك لإحاطته بكافة الجهود التي تُبذل حالياً لمعالجة هذه القضية.

مدر اداره الخزانه

الأستاذ / محمد شرف

